

نواب "التشريعي" يشاركون بقوة في فعاليات 15 آذار على امتداد الضفة والقطاع

د. دويك يرحب بزيارة «أبو مازن» لغزة واستجابته لمبادرة هنية لإنهاء الانقسام

د. بحر يؤكد تأجيل جلسة التشريعي المخصصة لإنهاء الانقسام انتظارا لنتائج لقاء عباس - هنية المرتقب

بارك د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي استجابة «أبو مازن» لدعوة الأخ إسماعيل هنية له لزيارة غزة، مؤكداً أن هذه الاستجابة السريعة جاءت في وقتها المناسب تماماً في إطار استجابتها لنداء الشباب ونبض الشارع الفلسطيني التائق لإنهاء الانقسام.

إجراءات لإنجاح الزيارة

وثمن دويك في حوار مع «البرلمان» مبادرة هنية لدعوة «أبو مازن» لزيارة غزة، داعياً إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لاستثمار الزيارة والعمل على إنجاحها للخروج من نفق الانقسام، مشيراً إلى أنه قام بتأجيل الجلسة الخاصة التي كان مقرراً أن يعقدها المجلس التشريعي بشكل مشترك بين الضفة والقطاع لبحث الآليات الكفيلة بإنهاء الانقسام إلى إشعار آخر، وذلك انتظاراً لنتائج لقاء عباس وهنية المنتظر في ظل المناخات الإيجابية التي تولدت بين الطرفين.

نوايا صادقة

وأعرب دويك عن ثقته في توفر النوايا الصادقة والإرادات الحقيقية لدى الطرفين لإنهاء الانقسام، مؤكداً أن الزيارة ستقرب وجهات النظر بين الطرفين.



دبحر ونواب التشريعي أثناء القائه كلمة أمام الحشود الشبابية في ميدان الجندي المجهول بغزة.. وفي الصورة الإطار د.عزيز دويك

وشدد دويك على أننا بتنا إلى المصالحة الوطنية أقرب، مشيراً إلى أن زيارة «أبو مازن» - إن تمت - ستسفر عن نتائج إيجابية بكل تأكيد، وستتمخض عن فرحة عارمة لشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الداخل والشتات.

مشاركة فاعلة

وكان نواب المجلس التشريعي شاركوا بقوة في فعاليات الخامس عشر من آذار الرامية إلى إنهاء الانقسام في مختلف

مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد شارك النواب الإسلاميون في الفعاليات المقامة في مدن الضفة، فيما شارك نواب كتلة التغيير والإصلاح في الفعاليات المقامة داخل القطاع.

استجابة لمطالب الشباب

وفي ذات السياق حيا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس الحشود المجتمعة في مدينة غزة للمطالبة بإنهاء الانقسام، معلناً استجابة المجلس التشريعي

لمطالب الشباب الناصر المطالب بإنهاء الانقسام.

وطالب بحر - الذي كان يتحدث الثلاثاء أمام الآلاف في ساحة الجندي المجهول بمدينة غزة على رأس وفد برلماني - السلطة الفلسطينية في رام الله بالسماح للدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي بالدخول إلى مكتبه دون أي إعاقة أو قيود، والسماح لبقية أعضاء المجلس بدخول مكاتبهم وممارسهم

عملهم البرلماني بحرية.

مصالحة على قاعدة الثوابت

وشدد بحر على أن المجلس التشريعي يقف في صف واحد مع مطالب الشباب الفلسطيني المطالب بإنهاء الانقسام على قاعدة الثوابت الفلسطينية وعلى طريق مشروع المقاومة والحفاظ عليها، مؤكداً أن التشريعي مع إنهاء الانقسام من أجل إنهاء التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبين أجهزة أمن الكيان الصهيوني، مضيفاً: «نحن مع إنهاء الانقسام بقرار فلسطيني فلسطيني ولا نريد أن يكون القرار الفلسطيني خاضعاً للفيديو الأمريكي».

مناخات إيجابية فرصت التأجيل

وجدد بحر وقوفه مع ثورة الشباب التي خرجت اليوم لتقول لا للانقسام ولا للاحتلال الصهيوني المجرم الذي يريد تغيير معالم القدس والاستمرار في الحفريات والتخريب والاستيطان، مستذكراً الأسرى البواسل في سجون الاحتلال الذين يضربون أروع الأمثلة في الوحدة الوطنية. في سياق متصل أكد بحر نبأ تأجيل جلسة التشريعي المخصصة لوضع الآليات الكفيلة بإنهاء الانقسام انتظاراً لنتائج لقاء عباس - هنية المرتقب في ظل الأجواء الإيجابية التي تخيم على المشهد الوطني حول قرب إنجاز المصالحة الداخلية واستعادة التوافق الوطني المنشود.

«التشريعي» يمنح الثقة بالتعديل الوزاري لحكومة هنية بالإجماع

د. بحر: المصادقة على التعديل الوزاري حق دستوري للمجلس التشريعي

هنية: التعديل خطوة إدارية اقتضتها المصلحة ولا تشكل عقبة أمام المصالحة

النواب: التعديل يشكل مطلباً تشريعياً وشعبياً في إطار العملية الديمقراطية



التشريعي خلال جلسة منح الثقة للتعديل الوزاري لحكومة هنية

اللجنة القانونية بالتشريعي: جهد تشريعي ونشاط رقابي وعمل قانوني يعكس رفعة العمل البرلماني القائم (تقرير)

3

النائب هدى نعيم: نستعد لإقرار قانون الشباب بالقراءة الأولى أمام المجلس ونتبنى استراتيجية لتفعيل دور الشباب في المرحلة المقبلة (حوار)

4

معبر رفح: لوحة ألم وامل تحفر أخايدها في عمق العلاقة الفلسطينية المصرية (تقرير)

4

في يوم المرأة العالمي

د. بحر: المرأة الفلسطينية تحظى باحترام وتقدير تفتقده نظيراتها في الغرب «المتحضر»

المرأة شريك كامل إلى جانب الرجل في مسيرة البناء الداخلي والتحرر الوطني

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بمسيرة المرأة الفلسطينية ماضيا وحاضرا، مؤكدا أن المرأة الفلسطينية تلخص هموم ومعاناة وقضايا شعبنا الفلسطيني، وتجسد كل قيم الوفاء والتضحية والعطاء التي تشكل القاعدة الراسخة لتدشين بنائه الداخلي والأرضية المتينة لدفع وتعزيز مسيرة تحرره الوطني.

وأشار بحر في بيان صحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي إلى أن المرأة الفلسطينية تعيش في إطار من العزة مطلقة والكرامة البالغة النابعة من احترام دورها ومكانتها وقيمتها، دينيا ووطنيا وإنسانيا، مؤكدا أن المرأة الفلسطينية تحظى باحترام وتقدير لا تحوزه نظيراتها في الغرب الذي يدعي الديمقراطية ويتشدق بالدفاع عن حقوق المرأة فيما يعاملها كسلعة مجردة قابلة

للبيع ولشراء ويمتهن كرامتها.

وأوضح بحر أن المرأة الفلسطينية تقف كشريك كامل إلى جانب الرجل في مسيرة البناء الداخلي والتحرر الوطني، مشيرا إلى دورها كام وزوجة وربة بيت وحامية للأسرة ومربية للأجيال، إضافة إلى دورها في مضمار العمل الوطني والكفاحي كمقاومة ومناضلة مارست كل أشكال العمل المقاوم، واستشهدت في سبيل الدفاع عن شعبها وقضيتها، ودخلت السجون والمعتقلات لتدفع ضريبة الحرية والكرامة والاستقلال، وتجرت كافة أشكال الألم والمعاناة جنباً إلى جنب مع الرجل في شراكة كاملة تبرز عظمة وشموخ شعبنا الفلسطيني ومدى تكاتفه وتآزر كافة مكوناته لنصرة قضيته رغمًا عن الأثمان الباهظة والتكاليف الهائلة التي دُفعت على امتداد فترات ومحطات التاريخ الوطني

الفلسطيني.

ولفت بحر إلى أن دور المرأة الفلسطينية كان دورا عظيما وبالغ الأهمية خلال الانتفاضات الأخيرة التي أشعلها شعبنا الفلسطيني، وخصوصا في معركة الفرقان نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، مشددا على أن شعبنا لن ينسى مطلقا التضحيات الكبرى التي قدمتها المرأة الفلسطينية على طريق النصر والعزة والتحرير.

واستذكر بحر دور الاستشهاديات الفلسطينيات اللاتي أذهلن العالم أجمع، وعلى رأسهم الاستشهادية ريم الرياشي، منوها إلى الأسيرات في سجون الاحتلال اللواتي يعانين الأمرين جراء سياسات الاحتلال القهرية دون أن يصدر عن الغرب "المتحضر" أي بادرة حراك لنصرتهم أو تخفيف معاناتهم في الوقت الذي تثور ثائرتة نصرة لنساء في أماكن شتى من

العالم، وفي حوادث أدنى أهمية من ذلك بكثير.

وأكد بحر أن تكريم المرأة الفلسطينية ينطلق أساسا من منطلقات دينية وعقائدية قبل أن ينطلق من أي منطلقات أخرى، مشيرا إلى ضرورة تفعيل دور المرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة والمجالات، وعدم الاكتفاء ببلوغها مقاعد البرلمان كنائبة أو تحصلها على مقعد وزاري كوزيرة، فالمرأة هي المجتمع كله وينبغي أن يكون لها دور في مناحيه ومجالاته المختلفة.

وناشد بحر -في يوم المرأة العالمي- كافة المنظمات الدولية والحقوقية والمؤسسات التي تعنى بالدفاع عن المرأة وكل أحرار العالم بالوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية الأسيرة، والعمل على إنقاذها من براثن الإرهاب الصهيوني داخل السجون والمعتقلات الصهيونية.

خلال مشاركة برلمانية أمام مقر الصليب الأحمر

د. بحر يطالب فصائل المقاومة باختطاف جنود صهاينة للإفراج عن الأسرى

اليومي، ملفتا إلى أن الوحشية الصهيونية قد بلغت مداها، وأن اختراق الصهاينة لكل القوانين الدولية والإنسانية قد بلغ حد الوقاحة العنيفة التي لا يُجدي معها سوى المحاسبة الصارمة والضغط الواضح والعقوبات الرادعة. ودعا بحر إلى تكاتف وطني وعربي وإسلامي لنصرة الأسرى والوقوف إلى جانبهم في محتهم الراهنة، مؤكدا أن فعاليات التضامن الفلسطينية والعربية والإسلامية مع الأسرى يجب أن تخرج عن الإطار التقليدي الموسمي، وأن تأخذ طابعا استراتيجيا دائما، وتتوسل بالوسائل الناجعة والإجراءات الفعالة القادرة على الضغط على الاحتلال وحمله على وقف ممارساته التعسفية بحق الأسرى.

وطالب بحر المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية للضغط على الاحتلال لوقف عدوانه المستمر وجرائمه المتواصلة بحق الأسرى، مستهجنًا أن يواجه آلاف الأسرى الفلسطينيين كل هذا العنف والألم والمعاناة في سجون الاحتلال دون أن يحرك العالم المتحضر والمجتمع الدولي ساكنا، ودون أن ينبري من يطالب بتطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين الإنسانية على هؤلاء الأسرى في ذات الوقت الذي تفتح فيه أبواب المؤسسات الدولية أمام والد شاليط كي ينفث سمومه في وجه شعبنا الفلسطيني وينعته بما شاء من أكاذيب واتهامات.

خلال جلسة استماع بالتشريعي

د. النجار: الخدمات الطبية العسكرية

بحاجة لدعم متواصل في كافة المجالات

بالإضافة لاستحداثها العديد من الخدمات الطبية الجديدة في الطب البديل والسمعيات والتخاطب والكلام والتراكيب السمعية وخدمات الإسعاف. وناقش النجار مع الوفد العديد من القضايا التي تخص الخدمات العسكرية، وأبرزها النقص الحاد في عدد العاملين في مراكز الخدمات وخاصة الأطباء. مبينا أن الطبيب يقوم بكل أعمال المركز سواء الطبية والإدارية في ظل النقص في الأدوات الطبية والعديد من الأدوية.

واعتبر النجار أن مطلب وفد الخدمات بتوفير ٥٠ وظيفة هو الحد الأدنى من احتياجاتهم اللازمة والضرورية. مبينا أنهم يقومون بخدمات طبية في أماكن لا توجد بها خدمات طبية تابعة لوزارة الصحة.

طالب النائب د. خميس النجار مسئول الملف الصحي في لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي وزارة الصحة بضرورة تقديم الدعم الصحي للخدمات العسكرية الطبية في جميع المجالات وخاصة تزويدها بالأجهزة والأدوات الطبية والأدوية الضرورية، وتخصيص مسئول بوزارة الصحة ليكون حلقة وصل مستمرة بين الوزارة والخدمات الطبية العسكرية.

وأكد النجار خلال اجتماعه مع مسئولتي الخدمات الطبية العسكرية الأحد (٣/١٣) في المجلس التشريعي للاطلاع على طبيعة عمل الخدمات العسكرية أن الخدمات العسكرية الطبية أصبحت على درجة عالية من الكفاءة والعطاء ومميزة في المجال الطبي.



مناشدا جميع الشعوب العربية والإسلامية بضرورة مساندة صمود أهالي القدس للحفاظ على المدينة المقدسة من التهويد.

وأكد بحر أن الأسرى في سجون الاحتلال يعيشون ظروفًا بالغة الصعوبة والقسوة، وتُفرض عليهم عقوبات قاسية بين الحين والآخر، ولا يحتاجون إلى عقوبات جديدة كي تمارس عليهم مزيدا من التنغيص والإذلال

لليدمقراطية الفلسطينية وما أنتجته في انتخابات حرة ونزيهة، مطالبا العالم بضرورة التدخل للإفراج عن نواب الشرعية المختطفين لدى الاحتلال في خرق كبير لجميع المواثيق والأعراف الدولية.

وندد بحر بما يقوم الاحتلال من مجازر بحق مدينة القدس ومحاولة تغيير معالمها وطرده سكانها الأصليين منها، مثمنا في الوقت ذاته صمود أهلنا في مدينة القدس،

استمرار القيود تتنافى مع مبادئ الثورة المصرية

وفد برلماني يتفقد معبر رفح ويطلع على معاناة المواطنين

والمكفوفين وأصحاب الإقامات والطلاب واستمرار توجيه الإهانات بحق المسافرين.

وجدد بحر مناشدته للمشير محمد سيد طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر بإنهاء معاناة الفلسطينيين على المعبر فوراً، وفتحته بشكل طبيعي ودون قيود أمام المسافرين، مؤكدا أن حالة من الاحتقان الشديد تخيم على أهالي قطاع غزة في ظل تفاقم الوضع الإنساني الناجم عن القيود المفروضة على حركة المسافرين في المعبر. واعتبر بحر استمرار مشكلة معبر رفح إساءة للعلاقات المصرية الفلسطينية، مشددا على ضرورة الارتقاء إلى مستوى المبادئ التي حملتها الثورة المصرية وعدم التناقض معها، والابتعاد عن كل ما يضاعف معاناة الفلسطينيين ويشدد الحصار المفروض عليهم.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على ضرورة فتح معبر رفح بشكل كامل أمام المسافرين الفلسطينيين، مؤكدا أن حل الأزمة الإنسانية التي تتفاقم في المعبر حاليا تشكل أولوية قصوى ينبغي على الأشقاء المصريين حلها بشكل بالغ الإلحاح ودون أي تأخير.

جاءت تصريحات بحر خلال جولة تفقدية له في معبر رفح يرافقه النائب د. عبد الرحمن الجمل والنائب م. جمال سكيك ورئيس بلدية رفح صبحي رضوان وعدد من قيادات حركة حماس في محافظة رفح، واستمع فيها إلى شكاوى ومعاناة المسافرين، والتقى خلالها عددا من المسئولين في المعبر في ظل تزايد الشكاوى الفلسطينية من سوء إدارة الجانب المصري للمعبر وتزايد أعداد الممنوعين من السفر، وخصوصا الحالات الإنسانية كالمرضى والمسنين

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

في ظلال ثورة الشباب

استجابة عباس لهنية.. نصره للقضية

لعله من أقدار الله عز وجل أن كانت ثورة الشباب في ١٥ آذار ٢٠١١م، والتي عمت مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وكلهم يهتفون بصوت واحد: نريد إنهاء الانقسام، الأمر الذي أدى إلى مبادرة السيد إسماعيل هنية لدعوة السيد محمود عباس لزيارة قطاع غزة من أجل بدء حوار وطني شامل لإنهاء الانقسام، فكانت الاستجابة بعد أقل من ٢٤ ساعة من السيد «أبو مازن» بالموافقة على زيارة غزة من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، ومن ثم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني.

لم تكن هذه الدعوة والاستجابة لها إلا بفضل الله أولاً، ثم بفضل شباب الثورة الذين أصروا على إنهاء الانقسام.

لذا فإننا نقدر عالياً كل الجهود المخلصة والتحركات الصادقة الرامية إلى إنهاء الانقسام الوطني الذي أضر بقضيتنا الفلسطينية وأعادها سنين طويلة إلى الوراء.

إننا حين نتحدث عن الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام فإننا لا نتحدث عن جهود شريحة كبرى من أبناء شعبنا، ولكننا نتحدث عن أمل شعبي عارم يجتاح أفئدة كل أبناء شعبنا في تحقيق المصالحة واستعادة التوافق الوطني المنشود، ويتعزز أكثر فأكثر مع كل تصريح أو مبادرة تصب في خانة الاستجابة للمبادرات الشبابية والوطنية الرامية إلى استعادة وحدة شقي الوطن الفلسطيني الذي أدماه طول الانقسام طيلة المرحلة الماضية.

لقد قدم شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة أول أمس نموذجاً حضارياً في التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي الهادف الذي يتناسب وطهر المقام والقضية وسلامة المقصد والهدف والشعار المرفوع.

إن تحرك الشباب الفلسطيني الغيور وحمايته يشكل أول الأولويات التي يدعمها ويحث عليها المجلس التشريعي، بل إن الخلل أكثر ما يكون في غياب الشباب عن قضية وطنه والتفاعل مع همومها المختلفة، أو تعقيب وعيه لصالح إرادات وأجندات خاصة لا تمت لمصلحة شعبه ووطنه وقضيته بصله. من هنا فإننا أشد ما نكون ترحيباً واستبشاراً بكل تحرك شبابي وطني هادف يخدم قضيتنا، ويدعم جهودنا في مواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية واستباحته للأرض والمقدسات الفلسطينية.

ولا شك أن الانقسام الداخلي قد ترك آثاره البالغة على مجمل الحياة الفلسطينية، وقدرة الفلسطينيين على مواجهة التحديات المتعاضمة التي يفرضها الاحتلال الصهيوني، لذا كان لا بد من موقف وطني جريء يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، ويعمد إلى إعادة بناء الحصانة الوطنية اللازمة في إطار الاستعداد للمعارك القادمة مع الاحتلال على مختلف الأصعدة والجهات. إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نرحب بكل الجهود المخلصة والمبادرات الصادقة التي تهدف إلى طي صفحة الانقسام البغيض الذي تضرر منه الكل الوطني الفلسطيني، ونبارك اللقاء الميمون - بإذن الله - بين السيد هنية وعباس، كي نصنع جهداً وطنياً مشتركاً بعيداً عن الأجندة الخاصة والأغراض المصلحية بهدف وضع آليات حقيقية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع تقود إلى إنهاء الانقسام، واقعاً وتطبيقاً، خلال المرحلة المقبلة.

إن إنجاح زيارة «أبو مازن» إلى غزة مسئولية وطنية كبرى تصب في نصره للقضية الفلسطينية وإنهاء الانقسام لنقف صفاً واحداً ومتكاتفاً في وجه الغطرسة الصهيونية.

ويدا بيد لنصرة شعبنا وقضيته العادلة. ومعاً وسوياً نحو مواجهة الاحتلال وإنهاء الانقسام.

اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

جهد تشريعي ونشاط رقابي وعمل قانوني يعكس رفعة العمل البرلماني القائم



د. شهاب: عقدنا جلسات استماع في إطار النشاط الرقابي، وحريصون على التواصل مع مؤسسات المجتمع وحل شكاوى المواطنين

د. أبو حلبية: أنجزنا الكثير من القوانين بالقراءات المختلفة، وعقدنا ورش عمل حول قضايا هامة، وقوانين محددة في طور الإنجاز



النشاطات التشريعية والرقابية القانونية، فضلاً عن كونها الجهة الرسمية التي تتعامل مع شكاوى المواطنين داخل المجلس. "البرلمان" فتحت ملف إنجازات اللجنة القانونية بالتشريعي، وأعدت هذا التقرير.

تعد اللجنة القانونية في المجلس التشريعي من اللجان الأساسية في المجلس التشريعي حيث يسند إليها جميع مسودات القوانين التي يتلقاها المجلس من مجلس الوزراء والجهات الأخرى، كما ترفع مسودات القوانين للمجلس لإقرارها، وتعمل في إطار

النشاط التشريعي

النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية أوضح أن النشاط التشريعي يشكل الركيزة الأساسية للجنة القانونية خاصة وللعمل البرلماني عامة، ويتمثل في مناقشة اللجنة لمشاريع القوانين تمهيداً لقراءتها خلال جلسات المجلس التشريعي. واستعرض النائب أبو حلبية أهم أعمال اللجنة القانونية خلال العام الماضي، مؤكداً أن اللجنة قدمت عدداً من مشاريع القوانين وهي: مشروع قانون تقاعد ومكافآت رؤساء الهيئات المحلية المقدم من مجلس الوزراء، ومشروع قانون الأخطاء الطبية المقدم من وزارة الصحة، ومشروع قانون الانتفاع بجسم الإنسان المقدم من أحد الأطباء، ومشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والمسكرات، ومشروع قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ومشروع قانون الطب الشرعي.

وأضاف أبو حلبية أن اللجنة أنجزت الكثير من القضايا ضمن إطار أنشطتها المختلفة، ومنها توصيات تقرير الموازنة لسنة ٢٠١٠، وتعقيب اللجنة القانونية على تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، وإتمام الصياغة النهائية لمشروع قانون الطب الشرعي، إضافة إلى مشروع قانون معدل لقانون القضاء العسكري (٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن رواتب القضاة العسكريين، مشيراً إلى أن اللجنة وضعت صيغة معدلة لمشروع قانون الأحوال

"التشريعي" يستقبل

وفداً من العلاقات العامة

في الشرطة

استقبل المجلس التشريعي وفداً من العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية برئاسة المقدم معتز الخالدي مدير العلاقات العامة في الشرطة، وحضر اللقاء كلاً من د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والنائب م. إسماعيل الأشقر والنائب د. محمد شهاب والنائب م. جمال سكيك. وأطلع وفد الشرطة المجلس التشريعي على جهود الشرطة الرامية لخدمة المواطن والنتائج المثمرة لحملة كرامة المواطن التي نظمتها وزارة الداخلية من أجل تعزيز العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة. من جانبه رحب د. بحر بالوفد، مشيداً بدور الشرطة الفلسطينية التي قدمت مثلاً طيباً في خدمة الوطن والمواطنين، قائلاً: "جهاز الشرطة اليوم ليس كسابقه فهو يسهر على راحة المواطن وأمنه، والمجلس التشريعي حريص على متابعة أداء الشرطة ذات العلاقة المباشرة مع المواطن".

في فلسطين من خلال تحديد أنواع الهيئات الرياضية وأهدافها واختصاصاتها، والإشراف والرقابة عليها، فضلاً عن أسباب حل الهيئات الرياضية، ومواردها المالية وأوجه إنفاقها، إضافة إلى تنظيم اللجنة الأولمبية الفلسطينية، فيما اختتم المشرع القانون بنوده بمادة تتعلق بحظر التطبيع الرياضي مع العدو الصهيوني.

قوانين قيد الإنجاز

من جهته أوضح النائب د. محمد شهاب مقرر اللجنة أن لجنته قدمت إلى المجلس التشريعي مجموعة من مشاريع القوانين المقترحة من مجلس الوزراء ومن النواب ومن لجان المجلس ولا زالت قيد الإنجاز، وأهمها مشروع قانون الشركات، ومشروع قانون الانتفاع بأعضاء جسم الإنسان، ومشروع قانون التجارة، ومشروع قانون استثمار أملاك الدولة، ومشروع قانون ضبط الأموال المكتسبة عبر الفساد، ومشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، ومشروع قانون مزاوله مهنة الصيدلة، ومشروع قانون القضاء الشرعي.

النشاط الرقابي

إلى ذلك أوضح النائب شهاب أن النشاط الرقابي للجنة القانونية يتجلى في متابعة مدى التزام مؤسسات السلطة الفلسطينية بتطبيق القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي عبر جلسات الاستماع واستقبال الشكاوى.

وأشار شهاب إلى أن اللجنة عقدت جلسات استماع في كثير من القضايا، ومنها الاستماع إلى رؤية القضاء الشرعي حول ملاحظات قرار اللجنة القانونية بوقف الصرف من صندوق عقود الزواج، وجلسة استماع أخرى حول آخر المستجدات بشأن تشكيل مجلس أمناء هيئة الزكاة ووضع اللوائح التنفيذية لها، وجلسة استماع لرد القضاء الشرعي حول ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن القضاء الشرعي، وغير ذلك.

استقبال الشكاوى

وفي هذا السياق أوضح شهاب أن اللجنة القانونية استقبلت العديد من الشكاوى المتعلقة بتجاوزات القضاء والنيابة والإجراءات التي تنطوي على خرق للقانون، والعديد من القضايا والأحداث الاجتماعية، مؤكداً أن اللجنة تولت متابعتها مع الجهات المختصة وعملت على التواصل مع أصحابها وإيصال الردود القانونية لهم.

تواصل مجتمعي

كما ساهمت -حسب شهاب- في عدد كبير من اللقاءات الخارجية في شتى القضايا ذات البعد القانوني في إطار تواصلها مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة للدولة، مشيراً إلى أن اللجنة أزالَت اللبس والغيب عن الكثير من القضايا الهامة في المجتمع من خلال تأصيل البعد القانوني، وقدمت صورة رفيعة للعمل البرلماني الرفيع الذي يصب في خدمة التجربة الديمقراطية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

المدنية بشأن "تسمية مجهولي النسب". ولفت إلى أن لجنته شرعت في مناقشة مشروع قانون حظر المسكرات وأقرت تشكيل لجنة بشأن صندوق عقود الزواج، كما قامت بالشروع بمناقشة مشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، إضافة إلى الإطلاع على الخطة العامة للتنمية المُعدة من وزارة التخطيط توطئة للمصادقة عليها من المجلس التشريعي.

وأشار أبو حلبية إلى أن اللجنة عقدت عدداً من ورش العمل حول العديد من القضايا الهامة، ومن أهمها ورشة عمل حول الأبعاد الشرعية والقانونية بشأن فرض الضرائب على الدخان ومناقشة عقوبة شرب المسكرات.

ونوه أبو حلبية إلى أن اللجنة قامت بتحديد مشاريع القوانين ذات الأولوية للمرحلة المقبلة ضمن مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس التشريعي، مضيفاً أن اللجنة قدمت تقريراً حول الموقف القانوني من قرار الاحتلال الصهيوني بإبعاد النواب المقدميين والوزير خلال إحدى جلسات المجلس التشريعي.

القوانين المقررة

وأكد رئيس اللجنة القانونية أن المجلس التشريعي أقر خلال العام ٢٠١٠م أربعة قوانين بالقراءة الثانية، في حين قُدمت إلى المجلس عدداً من مشاريع القوانين، منها قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين الذي يهدف إلى إنشاء هيئة تعمل على ملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين من خلال رصد جرائم الاحتلال وتوثيقها داخل فلسطين وخارجها، وتحريك الدعاوى الجنائية والمدنية بهذا الخصوص.

وأوضح أن المجلس أقر كذلك قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حيث تنشأ بموجب هذا القانون هيئة تسمى "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" وترتبط بالمجلس التشريعي وتكون مسئولة أمامه، مضيفاً أن هذه الهيئة لها شخصيتها الاعتبارية، وتتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها.

وأشار أبو حلبية أن التشريعي أقر قانون معدل لقانون التنفيذ رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ حيث أثبت الواقع العملي أن الحالات التي يجوز بها استئناف القرارات التنفيذية وفق المادة (٥) من قانون التنفيذ رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ ضيقة جداً، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع حقوق الكثير من المتقاضين لعجزهم عن الاستئناف، مؤكداً أن هذا التعديل جاء بناء على طلب قضاة التنفيذ الذين لمسوا الحاجة إلى توسيع نطاق استئناف قرارات التنفيذ لإلصاف المتقاضين وذلك بإضافة بند جديد.

وحسب أبو حلبية فقد أقر المجلس -أيضاً- قانون تنظيم الهيئات الرياضية الذي يتكون من (٥٩) مادة تتناول بالتنظيم الإطار القانوني للمجال الرياضي



«التشريعي» يمنح الثقة بالتعديل الوزاري لحكومة هنية بالإجماع

وأنة جاء مساعداً لوجود حكومة وحدة وطنية، موضحاً أن هذه الحكومة تحافظ على الثوابت والحقوق الوطنية.



النائب د. خميس النجار

بدوره أكد النائب النجار على ضرورة مراجعة برنامج الحكومة وما تم إنجازه على أرض الواقع، وضرورة استكمال الإخوة الوزراء تنفيذ هذا البرنامج، داعياً الوزراء في الحكومة إلى سعة الصدر فيما يتعلق بمراقبة المجلس علي أدايتهم وفق القانون، مثنياً خطوة التعديل الوزاري.



النائب د. سالم سلامة

من جهته أكد النائب سلامة أن العمل التنفيذي في الوزارات يحتاج إلى تجديد وضخ دماء جديدة بشكل دائم، لذا يجتمع المجلس التشريعي اليوم ليدلّل علي أن المجلس يضطلع بالعمل والمهام المنوطة به من المحاسبة والمتابعة وسن القوانين وفق مقتضيات المصلحة العامة والحفاظ علي حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني.



النائب د. يونس الأسطل

أما النائب الأسطل فأوضح أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي من سنن التمكين في الأرض، داعياً النواب إلى ضرورة تطبيق العدل والعمل بالشورى في الوزارات حتى يتحقق النجاح والتقدم، داعياً المولى عز وجل أن يعينهم وييسر أمورهم.

تحسين الأداء الحكومي، مشدداً على أن هذا التعديل يشكل مطلباً تشريعياً وشعبياً فلسطينياً وأحد الأسس التي تنمي استشعار المسؤولية لدى الإخوة في الحكومة باعتبار أن هناك عينا تراقبهم من المجلس التشريعي الفلسطيني والشعب الفلسطيني.



النائب د. خليل الحية

بدوره أكد النائب الحية على أن هذا التعديل هو بمثابة حق يكفله القانون الأساسي، ويؤشر إلى أن المجلس التشريعي يعمل بكل طاقته وحيويته ويقوم بالمهام التي كفلها له القانون. وشدد الحية على أن رسالة المجلس واضحة للذين عملوا علي تقييب دوره ويحاولون حرف المجلس التشريعي عن دوره الحقيقي مستشهدين بحجج واهية، مثنياً لرئيس الوزراء هذه الخطوة، وداعياً الحكومة إلى تنفيذ النقاط التالية:

١. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني.
٢. مطالبة رئيس الوزراء بالعمل على إشاعة مزيد من الحريات والحقوق العامة.
٣. العمل علي تدعيم الوحدة الوطنية وإعادة اللحمة الوطنية.
٤. العمل على حل المشاكل التي تعاني منها عدة قطاعات في المجتمع مثل البطالة.



النائب م. إسماعيل الأشقر

أما النائب الأشقر فأشار أن التعديل الوزاري جاء بهدف تحسين الأداء الإداري والمهني الحكومي وكذلك الخدمات المقدمة للشعب الفلسطيني،

والمصالح الوطنية، كأساس صلب وأرضية متينة لتحقيق المصالحة واستعادة التوافق الوطني المنشود.

هنية: جاهزون لاستقالة جماعية حين المصالحة

أكد إسماعيل هنية رئيس الوزراء أن حكومته لديها الاستعداد لتقديم الاستقالة الجماعية حين إنجاز المصالحة، وأن التعديل لا يشكل أي إعاقة في وجه المصالحة، مشدداً على أن هذه الخطوة إيجابية إدارية اقتضتها المرحلة. وتابع قائلاً: «لقد تعرضت الحكومة السابقة إلى تحديات كبيرة جداً داخلية وخارجية، فقد واجهت الحرب والحصار والعدوان والمكائد الداخلية واستطاعت بفضل الله أن تحمي المسيرة وأن تصون الأمانة، ولم تفرط وتنكسر، وهذا ما كان ليكون إلا بفضل الله واحتضان المجلس التشريعي لها، وبصفاء ونقاء هؤلاء الرجال الذين حملوا الأمانة».

برنامج الثوابت الوطنية

وأكد هنية -في كلمته التي أعقبت منح «التشريعي» الثقة لتعديله الوزاري- التزامه ببرنامج حكومة الوحدة الوطنية وفي مقدمة ذلك حماية الثوابت الفلسطينية وتحقيق المصالحة الفلسطينية، والانفتاح على كل مكونات الساحة الفلسطينية وتكريس الحريات واحترام حقوق الإنسان، والانفتاح على المحيط العربي واستثمار حالة الثورة الراهنة لتعزيز موقف القضية الفلسطينية.

مداخلات النواب



النائب د. صلاح البردويل

فقد ثمن النائب البردويل في مداخلته التعديل الوزاري باعتباره جزءاً أساسياً من العملية الديمقراطية، وخطة تهدف إلى ضخ دماء جديدة بغرض

صادق المجلس التشريعي الفلسطيني الخميس الماضي على التعديل الوزاري الذي تقدمت به الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، مانحاً إياها الثقة بالإجماع.

حق دستوري

وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورئيس الجلسة أن التعديل الوزاري الذي ناقشه المجلس التشريعي اليوم ومنحه الثقة بالإجماع يشكل إحدى الصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي، وحقاً طبيعياً من حقوق الحكومة الفلسطينية، مشيراً إلى أن هذا التعديل يمثل استجابة ملحة لدواعي المصلحة الوطنية، وضرورة ضخ دماء وكفاءات جديدة في شرايين العمل الفلسطيني الرسمي بما يضمن أفضل خدمة ممكنة لشعبنا الفلسطيني وشرائحه المختلفة.

دعم المصالحة

وأكد بحر أن عجلة المصالحة الفلسطينية الداخلية يجب أن تنطلق بكل قوة لتعيد رسم وصياغة النهج والمسار الذي يخطه شعبنا الفلسطيني بإرادته الحرة وقراره المستقل بما يضمن الاندفاع بكل ثقة وقوة وثبات على طريق استعادة حقوقنا المشروعة وتكريس ثوابتنا الوطنية، وبما يعيد للقضية الفلسطينية عمقها العربي والإسلامي.

واعتبر بحر أن إنقاذ الوضع الفلسطيني الراهن ومحاصرة أسباب وذبول الانقسام ينبغي أن يوضع في إطاراته السياسية والأمنية الشاملة دون أي إخلال أو انتقاص، مشدداً على ألا مناص من إصلاح منظمة التحرير أو تشكيل إطار قيادي جديد ومؤقت، وإقامة حكومة وحدة وطنية، في ضوء برنامج سياسي يراعي الاعتبارات

النائب د. إبراهيم أبو سالم رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

شتان بين الدعم العربي النظري وبين ما ينفقه الصهاينة على مدينة القدس

"البرلمان" التقت د. إبراهيم أبو سالم رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي للحديث حول أوضاع وهموم المدينة المقدسة وسبل تفعيل الدعم العربي والإسلامي لها، فضلاً عن الموقف المحلي والعربي والدولي إزاء الإجراءات المتعاطمة التي يستحثها الصهاينة ضدها يوماً بعد يوم، وفيما يلي نص الحوار:

يستطيع أحدهم أن يخرج من مبنى الصليب الأحمر متراً واحداً لأن هناك كاميرات مراقبة وتصوير وخشية الاعتقال، والسؤال: ماذا فعلت برلمانات العالم والبرلمانات العربية واتحاد البرلمانيين العرب لهم، ثم ماذا فعل الحقوقيين الدوليين والسلطة الفلسطينية، وماذا فعل عباس؟ مع الأسف لم يفعل شيئاً حتى أننا لم نسمع استنكاراً أو إثارة للقضية من ناحية عاطفية أو حتى مجاملة.

كيف تستشرفون آفاق ومستقبل الصراع مع الاحتلال بخصوص المدينة المقدسة، ومن الذي سينتصر في نهاية المطاف؟

الصراع في القدس وعلى أرض فلسطين هو صراع بين الحق والباطل، ولا يمكن للباطل إطلاقاً كما ذكر القرآن وحديث الرسول أن ينتصر الباطل على الحق، والمسألة هي مسألة وقت، ولا شك أن أهل القدس منصورين ولو بعد حين، ولكن القضية قضية ابتلاء، والأمر بحاجة إلى مزيد من الثبات والصمود، وهي معركة عض على الأصابع، وبقدر الخير والنصر قد بدأت حقيقة، وما يحدث من ثورات في العالم العربي ومن أصدان بدت تزول كل ذلك يؤذن بقرب النصر والتحرير، ولا شك أن نداء ورغبات الشعوب منتصرة في النهاية، وهذه الرياح والنسائم لابد أن تهب علينا قريباً بإذن الله.

منع رئيس المجلس التشريعي من الدخول إلى مكتبته إلى هذه اللحظة، لذلك التشريعي لا يعمل مطلقاً في الضفة الغربية وهو في حالة أشبه بالموت السريري، وهذا ما تتحمل مسئوليته حركة فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله.

كيف تقيمون الموقف المحلي والعربي والدولي حيال قضية نواب القدس المهديين بالإبعاد.. وهل من أفق لحل وإنهاء هذه القضية؟

النواب في الضفة الغربية والقدس ظلوا ظلماً كبيراً، فقد تعرضوا للسجن والإبعاد، وهم نواب برلمانيون يفترض أن يكون لديهم حصانة محمية دولياً وعربياً، ولكن النواب قيدوا واعتقلوا وحرّموا من ممارسة عملهم الطبيعي، بل إن النواب الآن في ظل السلطة الفلسطينية يمنعون من الصعود إلى المنبر وخطبة الجمعة، وفيما يخص أوضاع النواب المهديين بالإبعاد فقد نفذ قرار الإبعاد بحق النائب محمد أبو طير وهو الآن يعيش في مدينة رام الله، مبعداً عن مدينته وأهلها، وما زال الإخوة محمد طوطح وأحمد عطون والوزير خالد أبو عرفة معتصمين لأكثر من ٢٦٠ يوماً في داخل غرفة صغيرة في مبنى الصليب الأحمر، وينامون ويأكلون فيها ولا



النائب د. إبراهيم أبو سالم

الضفة الغربية معطل بشكل كامل، وليس هناك مجلس تشريعي منذ ظهرت نتائج الانتخابات، ونسمع أن هناك مجلس تشريعي في غزة يجتمع ويناقش ويوجد لجان لكن المجلس التشريعي في الضفة الغربية معطل منذ أدخلنا السجن بعد نجاحنا في الانتخابات، ومن النواب ما زال في داخل السجن ومنهم من أعيد إلى السجن مرة أخرى، بالإضافة إلى

إذا تحدثنا بمنتهي الصدق فإن النائحة الثكلى ليس كالنائحة المستأجرة، و"إسرائيل" تتعامل مع القدس كنانحة ثكلى وهي تدفع المليارات بغير حساب لشراء عقارات وأراضي لتغيير معالمها واستمرار الحفريات ومد القطارات وبناء المستوطنات والشوارع الالتفافية، وتدفع لكل شيء، ونحن أمام دعم لا حدود له من الكيان الصهيوني لمدينة القدس ولكل مواطن إسرائيلي في البلاد، وقد وضعت قوانين تضرد للقدس أهمية أعلى من المدن الأخرى، ولكن العالم العربي يتعامل مع القدس تعاملًا نظرياً، وعند اجتماع الجامعة العربية فإنهم يخصصون لأهل فلسطين ٥٠٠ مليون من تبرعات الدول العربية ولكن هذه الملايين لم تصل ولم ينتفع أهل القدس منها بشيء، وهذه الملايين العربية لا تساوي نقطة في بحر المساعدات الإسرائيلية التي تقدم للمواطن اليهودي لدعم المدينة، وشتان بين الدعم العربي النظري والمحدود وبين ما ينفقه الصهاينة على مدينة القدس.

ما درجة رضاك عن عمل المجلس التشريعي والأداء الفلسطيني العام رسمياً وشعبياً بخصوص المدينة المقدسة والدفاع عنها؟

الحقيقة المؤلمة أن المجلس التشريعي في

هل ستنعكس نتائج مؤتمر الدفاع عن القدس الذي انعقد في الخرطوم مؤخراً على مدينة القدس وأهلها الصامدين؟

القرارات المادية ضرورية لأهل القدس، والواقع أن مدينة القدس الآن تستنزف، وأهلها في حالة لا يحسدون عليها وهم بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي من أجل الاستمرار والصمود والثبات على أرضهم وعدم تركهم للمدينة المقدسة وضواحيها والهجرة إلى مناطق بعيدة عنها، وأهلها بحاجة ماسة إلى الدعم المادي وذلك من أجل صيانة العقارات ودعم المواطن الذي لا يعمل، ولكن كيف يمكن إيصال هذه المعونات إلى مواطني القدس في ظل الحرب الشرسة على كل الأموال التي تصل إلى أيدي أهل القدس، إذ أن كل من يدخل أموالاً يحاسب ويسأل، أما الدعم المعنوي فهو ضروري جداً لتثبيت الناس ودعم الناس معنوياً وبيان أهمية القدس والمسجد الأقصى وأهمية الرباط في أرض الإسراء والمعراج وأهمية فلسطينية والقدس.

هل هناك حركة فلسطينية وعربية وإسلامية تتصدى للمخططات الصهيونية المتعاطمة التي تستهدف القدس والوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي فيها؟

النائب هدى نعيم مسئول ملف الشباب في المجلس التشريعي لـ "البرلمان"

نستعد لإقرار قانون الشباب بالقراءة الأولى أمام المجلس ونتبنى استراتيجية لتفعيل دور الشباب في المرحلة المقبلة

ما لدى الذي بلغه قانون الشباب الفلسطيني المقدم للإقرار أمام المجلس التشريعي؟

لقد بدأنا في إعداد مشروع القانون منذ عامين، ولقد وجدنا رزمة من مسودات قانون الشباب بعضها صيغ منذ عشر سنوات، وكنا شار كنا سابقاً بعشرات الورش واللقاءات لوضع هذه المسودات التي بذل في إعدادها مجهودات كبيرة وأنفق عليها أموالاً طائلة من دون أن يرى القانون النور. جمعنا كل ما وجدناه من أرسيف المجلس التشريعي من مواد ودراسات ومشاريق قوانين لها علاقة بقانون الشباب وعكفنا على إعداد مسودة استفتدنا فيها من جميع ما وجد، وعقدنا لذلك عدد من الورش مع ذوي العلاقة من وزارة الشباب والرياضة، والمؤسسات الشبابية، والمجالس والكتل الطلابية، والمهتمين إلى جانب نواب لجنة التربية، وخرجنا بعد العديد من الاقتراحات والمشاورات بنسخة نعتقد أنها واقعية وفي ذات الوقت تليي طموح الشباب في قانون يحفظ لهم حقوقهم ويضمن لهم الفعالية في المشاركة التي يستحقون.

مسودة المشروع أقرت بالمناقشة العامة في عام ٢٠١٠ وهي مقدمة الآن للقراءة الأولى ونأخذ دوراً متقدماً في رزمة القوانين المقدمة للمجلس، وأعتقد أنه خلال النصف الأول من العام سيتم قراءته بالقراءة الأولى والثانية ومن ثم إقراره.

ما أهم المضمات التي يحتوي عليها متن القانون؟

يتكون المشروع من (٣٨) مادة تتوزع على خمسة فصول، ومن أبرز أهداف قانون الشباب الفلسطيني تعميق وتحسين ولاء الشباب للوطن تربية وثقافة وسياسة، وتنمية مكانة

ودور الشباب وضمن مشاركتهم في صنع القرار، وتنمية الكفاية البدنية والقدرات الفكرية والعقلية وصيانتها ثم ترقية المشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية وتشجيع العمل الجماعي لدى الشباب. ويكفل هذا القانون الحقوق التالية للشباب الحقوق المدنية والسياسية والصحية والاجتماعية والثقافية والحقوق المعلوماتية والتعليمية والمالية والاقتصادية والحق في الحماية.

ما هي الأهداف التي دفعتكم لطرح هذا القانون على المجلس التشريعي؟

أولاً: تتبع أهمية القانون من أهمية الشريحة التي يستهدفها ألا وهم الشباب، فنهضة الأهم ورقيتها ومتانتها مرتبطة بنهضة ووعي الشباب وحجم مشاركتهم في البناء. وإذا كان الشباب بشكل عام لهم خصوصية للشباب الفلسطيني خصوصية أشد من خلال أننا شعب نعيش تحت الاحتلال والشباب هم الرافعة الأساس في مقاومة الاحتلال وهم من يخططون وينفذون ويضجون في سبيل تحرير أرضنا ومقدساتنا، وهم أيضاً الذين يشاركون في بناء المجتمع وبناء مؤسسات النظام السياسي فهم يستحقون منا الكثير الكثير.



النائب هدى نعيم

ثانياً: عندما كلفت بملف الشباب في المجلس إلى جانب مجموعة من الملفات (المعاقين، المرأة والطفل)، أخذت على عاتقي إنجاز مشروع القانون في أسرع وقت ممكن لكن حالت الظروف السياسية والأمنية وملاحقة الاحتلال والحرب في إنجاز، في الوقت الذي عقدت العزم على إنجاز، فيه، ولكن رغم كل الصعوبات ورغم كل المؤامرات لتعطيل المجلس عن أداء دوره إلا أننا وبفضل الله سبحانه وتعالى وبجهد المخلصين أنجزنا العديد من القوانين من ضمنها قانون الشباب الذي سيرى النور قريباً جداً.

ثالثاً: القانون رسالة لكل الشباب، إننا ندرك أهمية دورك وخطورة إهمال مشاركتك أيضاً عليك واجبات، جميل جداً أن تراعيها وتلتزم بها، فانا أعتقد أننا نحصل حقوقنا من بوابة الواجبات.

يثير البعض شبهات حول توقيت طرح هذا القانون أمام المجلس التشريعي في ضوء التغييرات التي حملتها الثورات الشعبية العربية.. ما تعليقكم على ذلك؟

أولاً ليس من العيب أن يتفاعل القائد مع المتغيرات التي تحيط به، ولكن بالنسبة لقضية قانون الشباب فالأمر غير صحيح بدليل أنني عقدت العديد من الورش في العام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لإنجاز القانون وشاركت في مؤتمرات وندوات في

كلا العامين مع مؤسسات محلية ودولية، وأكدت أن القانون قيد الإنجاز ويحتاج إلى أن يُقر بالمجلس التشريعي، والمعيق هو إداري فني وسياسي فقط بسبب تعطيل العمل بالمجلس فترة أثناء وبعد الحرب، وعدم توفر مكان لانعقاد الجلسات آخر إنجاز القانون.

أما الآن وبعد ترميم المجلس واستقرار الوضع الأمني أعتقد أن الأمور مهية لإنجاز القانون ولقد قدم القانون جاهزاً لرئاسة المجلس التشريعي.

كما أن الحكومة في غزة ومنذ النصف الأخير من العام ٢٠١٠ وهي تدرس إقرار العام ٢٠١١ عاماً للشباب بعد عام ٢٠٠٩ القدس عاصمة الثقافة العربية و٢٠١٠ عام الأسرى ومن ثم عام ٢٠١١ عام الشباب وهذا كان سابقاً جداً لأي أحداث في الوطن العربي، فوعي القيادة في غزة لخطورة دور الشباب وضرورة الاهتمام الخاص بهم سبق الجميع ولم يكن تحت ضغط الثورات كما البعض الآخر بل هو جزء من رؤية وإستراتيجية القيادة في غزة.

هل تعتقد أن الشباب الفلسطيني سيشهد نهضة حقيقية عقب إقرار هذا القانون وحمله للتنفيذ من قبل الحكومة؟

القانون المقدم للمجلس ممتاز ولم يهمل أي جانب من جوانب اهتمامات أو حقوق الشباب، وحرصنا فيه أن تكون واقعيين وداعمين للشباب في نفس الوقت، وأعتقد أن الحكومة ستكون حريصة على جعل القانون حيز التنفيذ بعد إقراره ومروره بدورة إقرار القانون كاملة وحتى صدوره في الجريدة الرسمية.

هل تزول المعاناة قريباً؟

معبر رفح : لوحة ألم وامل تحفر اخايدها في عمق العلاقة الفلسطينية المصرية



النائب المصري: إنهاء معاناة معبر رفح يتفق ومبادئ الثورة المصرية وينبغي أن تصدر سلم أولويات القيادة المصرية دون أي تأخير



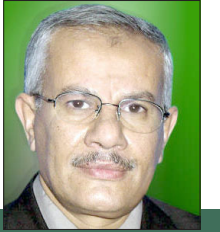
النائب فقهاء: المنظومة الأمنية القديمة في مصر لم تتغير.. ولابد من التواصل مع قيادة الثورة المصرية لإحداث ضغط داخلي مؤثر لإغلاق الملف



النائب عملة: الأصابع الخفية لبقايا النظام المصري البائد تعبت من وراء الستار.. والكرة الآن بالكامل في الملعب المصري



النائب سلامة: أوضاع المعبر تؤكد أن الوضع لم يتغير.. ومن الممكن تسير المسيرات السلمية إلى المعبر ومناشدة طنطاوي لإنهاء المعاناة



النائب عبدوان: الحكومة المصرية تفتقد الرؤية الواضحة للتعاطي مع ملف المعبر.. وأتوقع إنهاء المعاناة ورفع الحصار خلال المرحلة المقبلة

للقيام بخطوات في هذا الاتجاه قائلا: "لا أرى أن نقوم نحن بخطوات، فنحن لا نملك شيئاً نقدمه، نحن محاصرون وطلبنا هو فك الحصار، والخطوات يجب أن تكون من الجانب المصري، فالكرة في ملعبه تماماً".

ضغط داخلي

بدوره أكد النائب عبد الجابر فقهاء أن المنظومة الأمنية القائمة في مصر لم تتغير وهي المسؤولة حتى الآن عن الأمور الداخلية، مشيراً إلى أنه "إذا لم يتم تغيير النظام الأمني وإزالته بالكامل فلا يمكن القول أن النظام في مصر قد تغير، وإذا بقي هذا النظام فلا نتوقع أي تغيير قريب". وأوضح النائب فقهاء أن تطورات الأحداث في مصر تكشف عن وعي الشعب وثقافته وخاصة قيادة الثورة بحيث رأينا كيف تمت مهاجمة مقرات مباحث امن الدولة في الأيام الأخيرة. وعبر النائب فقهاء عن أمله في تغيير النظام القائم كي تتغير العلاقة بين مصر والشعب الفلسطيني إلى الأحسن في المستقبل، مناشدا الحكومة في غزة التواصل سريعا وبشكل مباشر مع القائمين على الثورة وتبنيهم لهذه الأمور بهدف إحداث ضغط مؤثر من داخل مصر.

الشعب المصري صاحب الثورة العمل على فتح المعبر حتى يتمكن الشعب الفلسطيني في غزة من مداواة المرضى وكي يتمكن أصحاب المصالح من السفر إلى الدول المختلفة. أما بالنسبة للخطوات الواجب اتخاذها فلسطينياً أوضح النائب سلامة إلى أن "من الممكن تنظيم وتسير المسيرات إلى المعبر، بحيث تكون مسيرات سلمية نناشد فيها طنطاوي بفتح معبر رفح والاهتمام بالقضية الفلسطينية التي تشكل القضية المركزية للعالم العربي والإسلامي".

الأصابع الخفية

ويرى النائب رياض عملة أن التغيير الحاصل في مصر شكلي وليس جذري وأن قضية المعتقلين والمعبر وقضايا كثيرة جداً مازالت عالقة بسبب استمرار تحكم بقايا النظام البائد من خلال أصابعهم الخفية التي تعمل من وراء الستار، معرباً عن اعتقاده أن أي تغيير لن يحصل بخصوص معبر رفح ما لم يكن هناك تغيير جذري للنظام المصري البائد، وأن يكون بالفعل تغييراً حقيقياً داخل مؤسسات الحكم في مصر. ولم يتحمس النائب عملة كثيراً للقيام

والخلاص من المعاناة، إلا أن العمل في المعبر لا زال كما هو دون أي تغيير. "البرلمان" استطلعت رأي مجموعة من النواب حول هذه القضية وآليات معالجتها وإنهائها، وأعدت هذا التقرير.

أن الحصار يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، معرباً عن أمله في أن تتحدد رؤية المصريين لمعبر رفح خلال المرحلة المقبلة دون أي إطالة. وشدد النائب عدوان على ضرورة الاتصال بالتواصل مع الحكومة المصرية لوضع آلية لرفع الحصار وزيادة عدد المسافرين، ورسم تصور لعملية الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام.

مسيرات سلمية

فيما أكد النائب د. سالم سلامة أن تزايد أعداد الممنوعين من السفر يدل على أنه لم يتغير شيء بالنسبة للمعبر، فالحصار ما زال قائماً والمرضى ممنوعون من السفر، والمعبر هو المتنفس الوحيد لسكان القطاع، مناشداً

يشكل معبر رفح هما بالغاً يورق حال أهالي قطاع غزة ويقض مضاجعهم ويثر في نفوسهم الكثير من الألم والمعاناة. ومع سقوط النظام المصري وانتصار الثورة المصرية سرت دفقات من الأمل في شرايين أهالي القطاع بقرب انتهاء الجور

"نحن نعتقد أن هناك تواصل واتصالات أجريت مع القيادة المصرية الجديدة والحكومة، والحديث عن معبر رفح كان ماثلاً، وخاصة التأكيد على ضرورة إنهاء الحصار الظالم المفروض منذ أكثر من خمس سنوات"، مناشداً القيادة المصرية باتخاذ موقف سريع في هذا الاتجاه ينهي معاناة ما يزيد عن مليون ونصف فلسطيني من المرضى والطلاب وأصحاب المصالح والاحتياجات.

رؤية مفقودة

أما النائب د. عاطف عدوان فيرى أن الحكومة المصرية تفتقد الرؤية الواضحة حول آلية التعامل مع المسافرين عبر معبر رفح، متوقفاً أن تقوم الحكومة المصرية الجديدة -كما وعد وزير خارجيتها ورئيس وزرائها- برفع الحصار عن غزة في المرحلة القادمة، وخاصة

تنافي مبادئ الثورة

النائب مشير المصري أبرق في بداية حديثه بالتحية للثورة المصرية، معرباً عن أمله في قدرتها على تحقيق كامل أهدافها، مؤكداً على ضرورة أن تضع القيادة المصرية الجديدة فك الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء قائمة الممنوعين من السفر، ونظام الترحيلات على سلم أولوياتها، لافتاً إلى أن إنهاء تلك القضايا التي يعاني منها المسافرين الفلسطينيين تتفق مع مبادئ الثورة التي تعتبر قطاع غزة جزءاً أصيلاً من أولويات الشعب المصري خاصة أمام إغلاق معبر رفح كمنفذ وحيد يوصل قطاع غزة بالعالم الخارجي. وحول الخطوات التي يجب أن تقوم بها الحكومة لمتابعة هذه القضية أجاب قائلا:



زيارات سياسية واجتماعية ورقابية بلا انقطاع

نواب التشريعي .. عين على الوطن



... وينظمون لقاء جماهيريا مع عائلة طافش

كما نظم نواب الكتلة بالتعاون مع دائرة العلاقات العامة في حركة «حماس» بمنطقة جنوب غزة، لقاء جماهيريا مفتوحا بديوان عائلة زنداح «طافش». وسط حضور كبير من مختابر ووجهاء وأهالي وأبناء المنطقة. وشارك في اللقاء كلا من النواب جمال نصار و جمال سكيك. ود. حسين عاشور القيادي في حركة حماس ورئيس بلدية غزة م. رفيق مكي. وأوضح النائب نصار أن الوضع السياسي والتطورات في الوطن العربي سيكون له أثر كبير على القضية الفلسطينية. مشيرا إلى أن زمن الاستكبار والظلم بدأ يتهاوى. مبينا أن الأمة العربية تستمد ثورتها من الشعب الفلسطيني الذي انتفض في وجه المحتل فهو أول من صنع الثورات.

من جانبه استعرض النائب م. سكيك المشاريع التي تنفذها الحكومة الفلسطينية بغزة ومشاريع البلدية. مبينا أن هذا المشاريع تهدف لتحسين مستوى المعيشة وتقديم أفضل الخدمات.

و وعد النواب خلال اللقاء المواطنين بتبني لمطالب أهل الحي وعرضها علي وزارة الحكم المحلي والبلدية والمشاريع التي تخص المنطقة من أجل الارتقاء بمستوي المعيشة وتقديم الأفضل.

... ويهنئون النائبان أبو حلبية وأبو رأس بعودتهما

من السفر

في سياق مواز هنا نواب الكتلة في زيارتين منفصلتين النائبين د. أحمد أبو حلبية ود. مروان أبو رأس بسلامة العودة إلى أرض الوطن إثر جولة شملت عدة دول عربية وإسلامية.

و ضم الوفد النائب جمال نصار وم. جمال سكيك بالإضافة لموظفي مكتب نواب الكتلة.

وأثنى الوفد على جهود النواب خلال جولتهم الخارجية. شاكرين لهم جهودهم في خدمة القضية الفلسطينية.

من جانبه، أطلع النائبان الوفد الزائر على أبرز إنجازات جولتهما. موضحين الدور التي تقوم به الشعوب العربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية ومدينة القدس التي تهم كل المسلمين.

النائب نصار يشارك في ندوة سياسية

إلى ذلك شارك النائب جمال نصار في ندوة سياسية نظمها حركة حماس بمسجد حسن البنا بحي الزيتون بحضور عدد من قيادات حركة حماس وسط حضور جماهيري كبير.

واصل نواب المجلس التشريعي جهودهم الحثيثة في طول وعرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين زيارة ديوان عائلة أو استقبال وزير، أو زيارة أسير محرر أو تكريم جمعية أو زيارة لمؤسسة عامة لبحث هموم ومشاكل المواطنين أو تفقد لجهاز أمني للوقوف على مدى خدمته وعلاقته بالمواطنين، فضلا عن فعاليات سياسية ذات علاقة بالبعد الوطني العام، وغير ذلك.

«البرلمان» وثقت -كعادتها- نشاطات وفعاليات نواب التغيير والإصلاح عبر سطور هذا التقرير.

«التغيير والإصلاح» تكرم جمعية الرحمة الكويتية

كرمت كتلة التغيير والإصلاح جمعية الرحمة الكويتية للإغاثة والتنمية - مكتب غزة، وذلك خلال زيارة نظمها للجمعية تقديرا لجهودها في خدمة شرائح كبيرة من شعبنا الفلسطيني ودعم صموده جراء العدوان الأخير على قطاع غزة والحصار المفروض منذ أكثر من ثلاثة أعوام وتميزها في مجال التطوير وتأهيل المجتمع الفلسطيني في مجالات مختلفة.

و ضم الوفد كلا من النائب مشير المصري. والنائب د. محمد شهاب. والنائب م. جمال سكيك. وكان في استقبالهم م. كمال مصلح مدير مكتب الجمعية بغزة وموظفي الجمعية.

و ثمن النواب كافة الجهود التي تبذلها الجمعية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذها لعشرات المشاريع في قطاع غزة كإعادة إعمار البيوت المدمرة. وبناء المستشفيات. ومشاريع كفالات الأيتام والأسر والمعاقين، وافتتاح العديد من المخابر وإقامة العديد من المشاريع المختلفة.

نواب غزة يناقشون مع شركة الكهرباء عدة قضايا

ناقش نواب الكتلة عن محافظة غزة عدة قضايا ومشكلات تهم المواطنين حول عمل شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة، وذلك خلال زيارة لوفد من النواب لمقر الشركة.

و ضم وفد النواب كلا من النائب جمال نصار والنائب م. جمال سكيك. وكان في استقبالهم م. سهيل سكيك مدير عام الشركة.



كتلة التغيير والإصلاح تكرم جمعية الرحمة الكويتية

وأكد نصار أن المصالحة الفلسطينية هي مسألة إستراتيجية لدي حركة حماس وليست مناورة إعلامية. موضحا أن هناك جهود تبذل في حركة حماس لبويرة مبادرة للخروج من المأزق السياسي الفلسطيني. وتخلل اللقاء العديد من المداخلات وطرح الأسئلة من قبل المواطنين.

وطالب النواب الشركة بالعمل الجاد من أجل حل مشكلات وشكاوى المواطنين. مستعرضين أبرز المشكلات التي تصلهم من المواطنين عن عمل الشركة عبر مكاتب الكتلة. بدوره وعد مدير الشركة النواب بحل المشاكل والتنسيق المستمر مع نواب محافظة غزة لحل كافة المشاكل العالقة وتلبية احتياجات ومطالب المواطنين.

نواب غزة يلتقون م. سهيل سكيك مدير عام شركة الكهرباء في غزة

مشرقة من تاريخ الشعب الفلسطيني الذي يقدم كل التضحيات من أجل تحرير أرض فلسطين عبر طريق المقاومة والعلم.

وتخلل حفل التكريم العديد من الفقرات الفنية والإنشادية وتوزيع هدايا على الطلاب المتفوقين الذين عبروا عن سعادتهم بفقرات الحفل.

نواب الوسطى يستقبلون مدير شرطة المحافظة

استقبل نواب الكتلة عن المحافظة الوسطى المقدم ونام مطر مدير شرطة المحافظة في مكتب النواب بالمحافظة، وكان في استقباله كلا من النائب د. سالم سلامة والنائب د. عبد الرحمن الجمل.

وناقش النواب مع مطر العديد من القضايا التي تتعلق بالعمل الشرطي بالمحافظة. وسير العمل فيها. مشيدين بعمل الشرطة في ضبط الأمور الحياتية بالمحافظة.

... ويستقبلون وزير الإسكان والأشغال العامة

كما استقبل النواب د. يوسف المنسي وزير الإسكان والأشغال العامة بمكتب الكتلة في المحافظة، وذلك بهدف مناقشة عدة قضايا تخص المحافظة، وكان في استقباله كلا من النواب د.سالم سلامة. ود.عبد الرحمن الجمل وهدى نعيم.

ورحب النائب سلامة بالوزير، شارحا له العديد من القضايا والمشكلات التي تواجه المواطنين في المحافظة الوسطى وأبرزها شارع صلاح الدين الذي يحتاج لإصلاحات كثيرة. مشيرا إلى أن مشكلات هذا الشا التي تتعلق بتعبيد الشوارع على مستوى محافظات قطاع غزة وتقديم كافة الخدمات لهم.

نواب رفح يتضامنون مع المعتصمين من أصحاب البيوت المدمرة

في ذات الإطار زار النائب عن الكتلة في محافظة رفح سيد أبو مسامح خيمة المعتصمين من أصحاب البيوت المدمرة أمام مقر وكالة الغوث منذ عدة أيام، مؤكدا أن مطالب المعتصمين مشروعة لأن من حقهم العيش بكرامة، داعيا «الأونروا» إلى حل مشكلة أصحاب البيوت المدمرة خلال انتفاضة الأقصى والتي تعهدت بإعادة بنائها.

وأكد النائب أبو مسامح أنه متفهم لمعاناة المعتصمين ومشاكلهم المترتبة على عدم توفير مساكن لهم منذ ستة أعوام.

واستمع النائب لمطالب وشكاوى المعتصمين الذين استعرضوا معاناتهم المستمرة منذ ٦ أعوام في ظل الحجج الواهية التي تصدرها الوكالة بعدم توفر مواد البناء والتمويل.

وفي ختام الزيارة شكر المعتصمين النائب أبو مسامح على الاهتمام بقضيتهم وحضوره لتفقد أحوالهم والاستماع لقضيتهم العادلة.

... ويزورون جهاز المباحث العامة برفح

كما زار النائب أبو مسامح جهاز المباحث العامة برفح للإطلاع على سير العمل في الجهاز والاستماع إلى المشكلات التي تواجهه في عمله. وكان في استقباله الرائد رياض القاضي مدير الجهاز بالمحافظة وعدد من ضباط الجهاز.

من وحي آية

التحرك لإنهاء الانقسام على
أساس حماية الثوابت ورفض
الاستسلام

النائب / د. يونس الأسطل



(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَوَا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ
يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)
(آل عمران: ١٨٨)

بعد أن ظهر المزيد من عورات حركة فتح، تحاول اليوم أن تبحث عن ورقة التوت التي تستر السوءتين، فقد مضى عليها عقدان من الزمان تزعم العمل على إقامة دولة، ولو كانت هُلامية، لا لون لها ولا طعم ولا رائحة، وفي سبيل ذلك فقد سعت لإرضاء الصهاينة مُقَدِّمة أثماناً باهظة، وظهر طرف منها في وثائق الجزيرة التي كشفت بها المستور؛ فإذا المفوضات قائمة على تنازلات لا يقبلها بشرٌ فيه بقية من آدمية، فقد أيقنوا أن لا حِزْحة عن القدس، فأهدوا إليهم أكبر أورشليم في التاريخ، وتمنوا على الصهاينة أن يرضوا بتطبيق ممسوخ لحق العودة، لا يرجع فيه اللاجئون إلى ديارهم؛ بل إلى الضفة والقطاع، وبعدد محدود، لا يزيد على عشرة آلاف في السنة، ولمدة عشر سنين ليس أكثر، وبشرط توفر الطاقة الاستيعابية للعدد المطروح، ولو بارك الاحتلال هذه الخطة لكان عدد العائدين لا يزيد على واحد من ستين من اللاجئين، فكيف وقد وافق بعض العدو على تقليص العدد السنوي إلى العُشر، والمدة إلى النصف؛ ليكون سقف المقبولين لا يفوق خمسة آلاف في خمس سنين، وفي إطار الحالات الإنسانية وجمع الشمل، ثم انتهى الأمر بالعدد صُفر، كما جِزمت به ليفني لكبير الممتازين الهارب بالاستقالة. هذا فضلاً عن مئات القادة والمجاهدين الذين اغتيلوا أو اعتقلوا بفعل التعاون الأمني، أو برصاص الخونة أنفسهم، ثم كان التحريض على الحرب الأخيرة، حرب الرصاص المصوب، واليورانيوم المُخَصَّب، أو الفسفور الأبيض، وغير ذلك من قذائف الدبابات، أو الهجمات الصاروخية، بينما كان الطرفان ينتظران أن تكسر شوكتنا؛ ليجوس أجناد المنافقين خلال ديارنا، فريقاً يقتلون، وبأسرون فريقاً، وليقوموا بدور مماثل للمرتزقة الذين يَسْخَرُهم القذافي اليوم؛ ليقوموا بالهجوم المضاد على المناطق المحررة في أيدي الثوار.

أما آية المقال فقد ورد في نُزولها سببان، أحدهما يتعلق باليهود، والثاني يرتبط بالمنافقين، والقاسم المشترك بينهما أنهم يحبون أن يحمداً بما لم يفعلوا؛ رُكوباً للموجة، ورغبة في الظفر ببعض المغنم. فقد جاء في الصحيحين أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد سأل اليهود عن شيء، فأجابوه بخلافه، وخرجوا من عنده وهم فرحون بخدايعه، ولم يكتفوا بتلك الجريمة؛ بل طلبوا أن يحمداً وينكروا بخير أنهم استجابوا له، وأجابوا عن سؤاله، فأُنزل الله هذه الآية مقبلاً بها على آية سابقة أخبر فيها بأنه أخذ الميثاق على أهل الكتاب على بيان الحقيقة للناس، وعدم كتمانها، لكنهم نبذوا ذلك الميثاق وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، هو الرشوة التي يأخذونها من الحكام والسفلة في مقابل الفتاوى الباطلة، فبنس ما يشترون، خاصة إذا كان المراد بالميثاق ما أخذ عليهم والطور مرفوع فوق رؤوسهم، وانتهى أمرهم بقولهم: سنعنا وعصينا.

وأما السبب المنسوط بالمنافقين فقصي الصحيحين أيضاً من رواية أبي سعيد الخدري أن رجلاً من المنافقين كانوا إذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم للغزو تخلفوا، وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا قدم من الغزو اعتذروا إليه وخلفوا، وأُخبروا أن يحمداً بما لم يفعلوا. وقد علّق الشهيد سيد قطب على ذلك بأن نموذج المنافقين هؤلاء مكرور في كل جيل، حيث يتخلفون عن الجهاد جنباً وُخوراً، فإذا غلب المؤمنون شَمِتُوا بهم، وشَمَحُوا بأنوفهم بأنهم أهل العقل والحصافة، وإذا انتصروا راحوا يتظاهرون بأنهم من المؤيدين للثورة الداعمين لخيار المقاومة، وينتحلون لأنفسهم دوراً في المعركة، ويحبون بذلك أن يُحْمَدُوا بما لم يفعلوا. إنني لا أستهجن أن تكون الآية نازلة في الطائفتين، فإن اليهود والمنافقين إخوة في الكفر، ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، وهم أولياء بعض، فإن المنافقين يسارعون في ولاء اليهود، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، فعسى الله أن يأتي بالفتح، أو أمرٍ من عنده، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين.

وقد أكد النهي عن اعتقاد نجاتهم من العذاب الدنيوي، مع ما ينتظرهم من العذاب الأليم في الآخرة، وقد أقسم في موضع آخر ليذيقهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر، ذلك لهم خزي في الدنيا، ولعذاب الآخرة أحرى وهم لا ينصرون، بل إن المنافقين سيعذبون في الدنيا مرتين، ثم يُرَدُّون إلى عذاب عظيم. إننا لنشاهد هذا بأم أعيننا؛ فإن اليهود يمارسون الإذلال على المنافقين، ومثلهم عندهم، مثل البغال والحمير ليركبوها وزينة، حتى إذا انتهى دور بعضهم تخلوا عنه، وتركوه يفتضح، ويلقى جزاءه، وهذا هو العذاب الثاني، فقد امْطَطيْ امتطاءً البهائم، ثم عوقب عقاب الخونة والعملاء، وتلك عاقبة الذين يفرحون بما آتوا من النفاق، ويحبون أن يحمداً بما لم يفعلوا بإدعاء الوطنية وإقامة الدولة. وقد أوسعنا أولئك المنافقون حديثاً عن الثورة، والكفاح، والرصاصات الأولى، ومقاومة الاحتلال، وهجوم السلام، وأنه لا يجيده إلا الشجعان، وأنهم مستهدفون بالملاحقة من الاحتلال؛ لأنهم لم يتخلوا عن المقاومة، وأن فكرة الدولة التي أقاموها أكثر من مرة، وهم يحاولون أن يأتوا لها بالاعتراف من أمريكا اللاتينية أو اللادينية، تمثل تحدياً للاحتلال، ونقيضاً له، لِيَسْجُوقُوا على الناس البطولات، وعدم التفریط بالثوابت، والمضي في مناهضة الاحتلال، وقد كان مكشوفاً لنا من الأيام الأولى لقيام السلطة باسم الدولة أن الفيلم لا يعدو مقاومة أمنية، يقوم بها أولئك الأزام بالنيابة عن الاحتلال في تقليص مخالب المقاومة، ونشر الخنا في الشعب الفلسطيني، تمهيداً للتطبيع مع الشعب اليهودي شذاذ الآفاق، وشَر الدواب عند الله.

واليوم يطل علينا هؤلاء المنافقون من جديد باسم إنهاء الانقسام، ومحاكاة الشعوب العربية في تجنيد الشباب، ومن خلال مواقع الفيس بوك وغيرها؛ لتجديد الفلتان، واصطناع متاعب جديدة، بعد أن فشل الحصار، وانطلقت عجلة الإعمار، وأعلن الوزير الجديد للخارجية المصرية عن رغبته في إحياء الحوار على طريق المصالحة، والشرافة، وإنهاء الانقسام.

وقد استدعى ذلك أن يتحرك الشعب الفلسطيني بكل المخلصين فيه للمطالبة؛ لا بإنهاء الانقسام وحده، ولكن بإنهاء الاحتلال، وإنهاء التنسيق الأمني، أو التفریط بالثوابت، وهذا يجعل المؤامرة تبوء بالفشل، ويفتضح المنافقون، ويكون ذلك نوعاً من العذاب الذي نهيينا عن الحسان أنهم بمفازة منه.

والله من ورائهم محيط

وعين على خدمة المواطنين

والعدالة وكرامة الإنسان والمفهوم العالمي لحقوق الإنسان، مضيفاً: «نحن نؤمن بمبادئ الحق والعدل ونرفض التطرف والعنف بكافة أشكاله لأن ذلك مناف لعقيدتنا وللمبادئ التي ندعو لها».

وعلى صعيد المصالحة، قال د. دويك: «لقد قمنا بجهود متنوعة لإنجاز المصالحة الداخلية وأنا شخصياً قدمت العديد من المبادرات ولكننا اصطدمنا دائماً بالحياز الوسيط لطرف رام الله على حساب غزة بل وكان النظام المصري البائد كثيراً ما يصنع المكائد للإخوة في غزة». وتمنى الوفد البرلماني على روسيا أن تلعب دوراً نشطاً في هذا الجانب، مشدداً على أن الدور الروسي سيكون أكثر نزاهة من موقف الأطراف الأخرى وبالذات أمريكا التي وضعت الفيتو دوماً على المصالحة بين فتح وحماس.

النواب الإسلاميون في الضفة يقدمون التهنة بالإفراج للقيادي السعدي

إلى ذلك، قدم وفد من النواب الإسلاميين في الضفة التهنة للأسير المحرر الشيخ بسام السعدي أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، بالإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام ٨ سنوات. وضم وفد النواب -الذين كانوا في استقبال الأسير السعدي على مفرق الشهداء لحظة الإفراج عنه- كلا من: الشيخ حامد البيتاوي. وداود أبو سير، وياسر منصور. وحسني البوريني. وم. عبد الرحمن زيدان. ورياض رداد. وفتحي القرعاوي. وإبراهيم دحيور. وخالد سعيد. وخالد سليمان. وأعرب النواب عن سرورهم بالإفراج عن الشيخ السعدي، مؤكداً بأن الفرحة ستبقى منقوصة ولن تكتمل إلا بتحرير جميع الأسرى والأسيرات من سجون الاحتلال.

نواب نابلس يزورون جرحى بلدة قصرة

وفي سياق آخر زار وفد من نواب نابلس جرحى بلدة قصرة الذين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال الذين هاجموا القرية لحماية عصابات المستوطنين الذين هاجموا البلدة واعتدوا على أراضيها. وضم الوفد الذي زار الجرحى في مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس: النائب الشيخ حامد البيتاوي. والنائب ياسر منصور. والنائب حسني البوريني. والنائب داود أبو سير. والنائب منى منصور. والنائب رياض عمله.

واطمان النواب على الوضع الصحي للجرحى. مثنيين صمود أهالي بلدة قصرة، داعين لمزيد من الصبر والتحمدي أمام جرائم الاحتلال ومستوطنيه.

... ويقدمون التهنة للأسير المحرر القيادي أبو الرب

كما قام نواب نابلس بزيارة الأسير المحرر الشيخ علي أبو الرب القيادي في حركة حماس من بلدة قباطية، وقدموا له التهنة بالإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام ١٩ عاماً. وضم الوفد كلا من: النائب الشيخ حامد البيتاوي. وداود أبو سير. ورياض عملي، وياسر منصور. وحسني البوريني. وعبر النواب عن فرحتهم بالإفراج عن أبو الرب، مشيدين بصبره وثباته، سائلين المولى عز وجل الفرج القريب والعاجل لجميع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال.

النائب نوفل يزور عائلات عددا من الأسرى

زار النائب عن محافظة قلقيلية عماد نوفل عددا من عائلات الأسرى المعتقلين لدى الاحتلال من أبناء محافظة قلقيلية. واطمان النائب نوفل على أوضاع أهالي الأسرى واستمع إلى معاناتهم في زيارتهم لأبنائهم. وإجراءات الاحتلال التعسفية بحقهم. وعبر الأهالي عن سرورهم بهذه الزيارة، ناقلين للنائب أملهم وأبنائهم المعتقلين وتطلعاتهم أن يتم الإفراج عنهم ضمن صفقة تبادل الأسرى.

... ويزور مدرسة السعدية الثانوية

كما زار النائب نوفل المدرسة السعدية الثانوية في المحافظة. والتقى مدير المدرسة محمد خروب وعددا من المعلمين. وأطلع مدير المدرسة النائب نوفل على أوضاع المدرسة وبعض المعوقات التي تعترى العملية التعليمية. وناقش الجانبان سبل النهوض بالعملية التربوية ودور المجتمع المحلي ووجهاء المدينة في ذلك.

وأكد النائب أبو مسامح خلال اجتماعه مع بقيادة الجهاز وقوفه مع الأجهزة الشرطية التي تؤمن حياة المواطنين، حاملا عدة قضايا وشكاوى المواطنين لقيادة الجهاز بهدف حلها. واعدا بمزيد من التواصل والتعاون من أجل تذليل العقبات أمام جهاز المباحث بالمحافظة. من جانبه، استعرض مدير الجهاز أبرز العقبات التي تعترض عملهم. شاكرًا للنائب زيارته للجهاز.

... ويتفقدون نظارة سجن رفح

بدوره تفقد النائب أبو مسامح نظارة سجن رفح للوقوف على طبيعة العمل في النظارة والموقوفين فيها. والتقى النائب أبو مسامح بمدير السجن وعدد من أفراد الشرطة، واستمع منهم لطبيعة العمل بالنظارة وقضايا نزلاء السجن وأبرز المعوقات التي تواجه العمل بالنظارة. مشيدا بجهودهم. كما التقى النائب أبو مسامح بعدد من النزلاء، مستمعا إلى لقضاياهم وطبيعة التعامل معهم من قبل أفراد الشرطة بالنظارة. حيث عبروا عن ارتياحهم إزاء تعامل إدارة السجن معهم. وفي ختام الزيارة شكر النزلاء النائب على حضوره للاطلاع على أحوالهم وسماع قضاياهم وشكاوهم.

... ويستقبلون وفدا من لجنة هيئة الحدود

من جهة أخرى استقبل النائب أبو مسامح وفدا من لجنة هيئة الحدود برئاسة الرائد رأفت سلامة لمناقشة عدة قضايا المتعلقة بالحدود والأنفاق. واستعرض الاجتماع العديد من القضايا المتعلقة بالحدود مع مصر والأنفاق في ظل التطورات الحاصلة في مصر بعد نجاح الثورة المصرية. بالإضافة لقضايا المواطنين التي تخص الأنفاق بهدف العمل على حلها.

وأشاد النائب أبو مسامح بدور لجنة هيئة الحدود الفاعل في إدارة وضبط الحدود. مؤكداً بأنهم على ثغر من ثغور الوطن يحمونه بسواعدهم وعظائهم.

من جانبه، أكد الرائد سلامة على حرص اللجنة على إدارة قضايا الأنفاق بشفافية. بالإضافة لحماية الحدود مع الجهة المصرية. شاكرًا مكتب نواب رفح على جهوده في خدمة المواطنين.

د. دويك وعدد من النواب يلتقون مبعوث وزير الخارجية الروسي



النائب سيد أبو مسامح يزور خيمة المعتصمين من أصحاب البيوت المدمرة برفح

برام الله

التقى د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وعدد من النواب (٣١٢) بوفد روسي يزور مدينة رام الله، حيث ناقش الوفدان المستجدات على صعيد المنطقة العربية ودور روسيا في تحريك ملف الحوار الفلسطيني الداخلي والمبادرات والأفكار المطروحة على الساحة. وشارك في الاجتماع كلا من النائب م. عبد الرحمن زيدان، والنائب المبعد عن القدس محمد أبو طير، والنائب أحمد مبارك، والنائب نزار رمضان. وعن الوفد الروسي ألكسندر إيفيموف مبعوث وزير الخارجية الروسي وألكسندر روداكوف ممثل روسيا لدى السلطة الفلسطينية ومساعديه.

ورحب د. دويك بالدور الروسي في حل الخلافات الداخلية، مثنياً دور روسيا في دعم جهود القضية الفلسطينية وعدالتها ومناصرة شعوب المنطقة، مشدداً على أن كلمة روسيا متوازنة ولا نفاق فيها، شاكرًا إياها على دعمها للديمقراطية الفلسطينية بخلاف أمريكا التي تنكرت لنتائج انتخابات عام ٢٠٠٦.

وأكد دويك والوفد البرلماني على عدة مبادئ من أهمها الحرية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

قليلًا من الإرادة لإنهاء الانقسام

في الحديث عن مستجدات السياسة الفلسطينية بشرى جمة وطاقة أمل لأبناء شعبنا الذين أعياهم طول انتظار المخاض وسطوة التدخلات الخارجية النافذة على القرار الفلسطيني.

خطاب «أبو مازن» بالأمس أمام المجلس المركزي، واعتزامه زيارة غزة تلبية لدعوة إسماعيل هنية، يشكل نقلة نوعية في الجهود المبذولة لطّي صفحة الانقسام البغيض التي تعثرت على مدار الأعوام الماضية، والتقاطًا ذكيًا لتطورات اللحظة الراهنة التي يتفاعل فيها الحراك الشبابي الفلسطيني بشكل غير مسبوق.

بالأمس ألقى هنية الكرة في ملعب «أبو مازن» وحركة فتح، ولم ينتظر «أبو مازن» طويلاً كي يعيد الكرة إلى ملعب «حماس»، وها هي «حماس» تعيد الكرة بشكل فوري إلى ملعب «أبو مازن» من جديد.

لا نحتاج إلى كثير كلام أو طويل حوارات لإنهاء الانقسام، ولكننا بحاجة إلى قليل من الصدق والإرادة كي نزيل السواد القاتم الذي يصيب المشهد الوطني الراهن، ونعيد صياغة علاقتنا الاستراتيجية مع بعضنا البعض على أسس وطنية سليمة.

لا تتوفر أي معطيات عن سقف المواقف الذي يستظل به «أبو مازن» في حواراته المرتقب مع هنية في غزة، ومدى امتلاكه المرونة الكافية للخروج من أسر المواقف التقليدية التي كرس الانقسام طيلة المرحلة الماضية، ومدى استعداده لبلوغ مقاربة جديدة مع «حماس» تراعي التغيرات والاعتبارات المحيطة.

«أبو مازن» اليوم ليس هو «أبو مازن» ما قبل شهر أو أشهر أو أعوام، و«فتح» اليوم لم تعد ذات «فتح» التي عُرفت بتشددها الكبير وغطرستها الوطنية.

«أبو مازن» لم يعد يحظى بأي غطاء أمريكي أو إسرائيلي، فقد أسفر القوم عن موقفهم الكالح في وجهه دون مواربة، وباتوا أقرب إلى استبداله بزعيم آخر أكثر رضوخاً وتساوقاً مع مخططاتهم العنصرية الهدامة.

يدرك «أبو مازن» أن الوقت لم يعد لصالحه، وأن عقارب الساعة بدأت في العدّ بالاتجاه العكسي، فلم يجد بداً من مغازلة «حماس»، وخصوصاً في ظل سقوط النظام المصري الذي شكل حاضنته الكبرى وسنده الأبرز على السدوم.

الوقت لا زال مبكراً للحكم على نتائج زيارة «أبو مازن» لغزة، أو القطع بإيجابية النتائج المتمخضة عنها رغم المناخات الإيجابية الراهنة، فلا زال هناك الكثير من الأسئلة الغامضة التي يستلزم من «أبو مازن» توفير الإجابات الوافية والشفافة عليها. سؤال منظمة التحرير وإعادة بنائها وتفعيلها، وسؤال التعاون الأمني مع الاحتلال، وسؤال البرنامج السياسي للحكومة المنوي تشكيلها، وسؤال الأجهزة الأمنية في الضفة وعقيدتها الوطنية، تبقى ألغازاً معقدة وطلاسم مبهمّة ريثما يحطّ الرئيس على أرض غزة، وتنجلي المواقف والسياسات، ويتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من حوار القمة المنشود. وحتى إنجاز المصالحة تَباً للانقسام ولكل من أيد الانقسام وكل من دعم الانقسام.

المعتقلين الفلسطينيين في سجون مصر.. صفحة سوداء في تاريخ العلاقات الفلسطينية المصرية



النائب د. عبد الجواد: الأصل الإفراج عنهم دون ضغوط.. والتواصل بين حكومة غزة والقيادة المصرية أمر ضروري

النائب د. الأسطل: دعوات الإفراج عن المعتقلين لا زالت خجولة حتى اليوم.. وتحشيد القوى المصرية لطّي الملف أمر ملحّ



يتناسب مع تضحيات هؤلاء المقاومين. وأضاف النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" أن الدعوات لإغلاق الملف المذكور لا زالت خجولة حتى اليوم، مشددين على ضرورة التواصل بين الحكومة المصرية في غزة والقيادة المصرية الجديدة لإغلاق هذا الملف إلى الأبد.

أكد نائبان في المجلس التشريعي أن ملف المعتقلين الفلسطينيين في السجون المصرية يمثل صفحة سوداء ويعد أحد مخلفات النظام السابق، معبرين عن أملهما في إقدام القيادة المصرية الجديدة على خطوات سريعة وإجراءات حقيقية لإنهاء هذا الملف في القريب العاجل وإغلاقه بالطريقة السليمة والصحيحة بما

أي دولة ممارسة الاعتقال السياسي بحق أناس يمارسون مقاومة المحتل.

وأعرب النائب عبد الجواد عن اعتقاده أن ملف المعتقلين في السجون المصرية هو أحد مخلفات النظام السابق، داعياً إلى إغلاق هذا الملف إلى الأبد وأن لا يبقى أي معتقل في أي بلد عربي لأن هذا الملف يمثل صفحة سوداء ويجب أن تطوى في أسرع وقت ممكن.

إجراءات سريعة

وعبر النائب عبد الجواد عن أمله في إقدام القيادة المصرية الجديدة على خطوات سريعة وإجراءات حقيقية لإنهاء هذا الملف في القريب العاجل وإغلاقه بالطريقة السليمة والصحيحة بما يتناسب مع تضحيات هؤلاء المقاومين.

وأضاف قائلاً: «لا يجب أن يكون هناك ضغوط على القيادة المصرية لإنهاء هذا الملف، فالأصل أن يتم الإفراج عن هؤلاء فوراً دون ضغوط، ونأمل أن يفرج عنهم في المستقبل القريب وخصوصاً في ظل وجود سياسة جديدة في مصر»، مشدداً على ضرورة التواصل بين الحكومة المصرية في غزة مع القيادة المصرية لإغلاق هذا الملف إلى الأبد.

طلباتها وجهودها للإفراج عن هؤلاء جميعاً بهدف طّي صفحة المعتقلين الفلسطينيين، وخاصة أن الحكومة المصرية الجديدة قد أبدت مرونة باتجاه التعامل مع الحكومة الفلسطينية في غزة ومع حركة حماس بشكل عام.

تواصل مع الأشقاء

وأكد النائب الأسطل أن التواصل مع الأحزاب المصرية الشقيقة ومع جماعة الإخوان المسلمين قائم وأن بالإمكان تجنيد طاقة بعضهم للضغط على الحكومة والمجلس العسكري للإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وخصوصاً في ظل الإفراج الجزئي عن عدد من المعتقلين في الآونة الأخيرة، مشيراً إلى ضرورة إسهام الحكومة والحركة في توفير حاجياتهم داخل السجون والتواصل مع ذويهم لطمأنتهم حول جملة التحركات والإجراءات المتخذة للمطالبة بالإفراج عنهم.

صفحة سوداء

بدوره أكد النائب د. ناصر عبد الجواد أن الاعتقال السياسي مرفوض بشكل عام وأن رفضه يكون أكثر توكيداً حين يكون على خلفية ذات علاقة بالمقاومة، مضيفاً أن من المعيب على

بقايا النظام السابق

فقد أكد د. يونس الأسطل أن أجهزة النظام المصري السابق مازالت باقية كما هي، وتعتمد تكريس معاناة شعبنا الفلسطيني، وخصوصاً فيما يتعلق باستمرار اعتقال الفلسطينيين في السجون المصرية.

وأوضح النائب الأسطل أن الحكومة المصرية الجديدة لم تتسلم أعمالها إلا قبل أيام معدودة ولم ترتب أوراقها بعد، موضحاً أنها حكومة تسيير أعمال فحسب لتهيئة الأجواء لانتخابات جديدة تأتي بحكومة شرعية بعد انتخابات تشريعية.

ضغوط مختلفة

وأشار إلى أن المجلس العسكري الحاكم في مصر يتعرض لضغوط صهيونية وأمريكية وعربية في الغالب تجعله متخوفاً من أن يقدم على إجراء تغيير كبير فيما يتعلق بسياسات الحكومة السابقة، مشدداً على أن المطالبة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون المصرية لا زالت خجولة حتى اليوم.

وتابع قائلاً: «من الواجب على الحكومة في غزة وعلى قيادة حركة حماس في الخارج أن تكثف



بحر وهنية ونواب التشريعي يستقبلون رجل الأعمال عبدالعزيز الخالدي عقب الإفراج عنه من سجون الامارات



وفد من الجولان السوري المحتل يزور خيمة اعتصام نواب القدس المهديين بالإبعاد في مقر الصليب الأحمر



لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالتشريعي تلتقي مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان